

Distr.: General  
25 August 2008  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون



### الوثائق الرسمية

#### اللجنة الخامسة

#### محضر موجز للجلسة الخمسين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد علي ..... (ماليزيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيدة ماكلورغ

#### المحتويات

البند ١٤٠ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing, Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (A/62/783 و Corr.1)، التي تمثل مبلغاً مقترحاً بمجموعه ٧٠٠ ٦٥١ ٢٨٧ دولار، إن المبلغ المعني هو ٨٠٠ ١٤١ ٥٧ دولار، أي ٢٤,٨ في المائة، وكان أعلى من الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

٤ - ورغم أن الجمعية العامة قدمت موارد إضافية، بموجب قرارها ٢٧٩/٦١ بشأن تعزيز قدرة الأمم المتحدة على إدارة عمليات حفظ السلام ودعم استمرارها، فقد حدثت زيادة كبيرة في مهام حفظ السلام بعد اتخاذ القرار، وذلك نتيجة لقيام مجلس الأمن بإنشاء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وبناء عليه، طُلب رصد موارد إضافية للميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لحساب دعم عمليات حفظ السلام، وذلك لمواجهة النمو المستمر في حجم عمليات حفظ السلام ونطاقها ودرجة تعقيدها.

٥ - وذكرت أن الزيادة ترجع أساساً إلى الاقتراح الداعي إلى إنشاء ١٥٦ وظيفة مؤقتة جديدة، من بينها ٧٨ وظيفة محولة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة، عن طريق زيادة في تكاليف المرتبات القياسية، وتطبيق معدل شغور قدره ٩,٤ في المائة على جميع الوظائف المستمرة. وقد نتج الجزء الأكبر من الزيادة المطلوبة في الموارد عن تزايد الاحتياجات من الوظائف، التي بلغت ٧٠٠ ٨٨٧ ٣٤ دولار، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٢٣,٠ في المائة عن الموارد المعتمدة من أجل الوظائف في حساب الدعم للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

٦ - وأضافت أن الزيادة الصافية البالغة ١٠٠ ٢٥٤ ٢٢ دولار نتجت عن زيادة الإنفاق على الخبراء الاستشاريين، والسفر، والمرافق والهياكل الأساسية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وغيرها من اللوازم والخدمات

البند ١٤٠ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع) (A/62/741، وA/62/752، وA/62/766 و Add.1 و Corr.1 و A/62/783 و A/62/814 و Add.1)

١ - السيدة كين (وكيلة الأمين العام للشؤون الإدارية): قالت في معرض تقديمها تقرير الأمين العام الذي يتضمن تقرير أداء ميزانية حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (A/62/766 و Add.1)، إن الجمعية العامة قد اعتمدت مبلغاً قدره ٤٠٠ ٠٧١ ١٨٩ دولار لحساب الدعم، وإن النفقات بلغت ٤٠٠ ٩٦٩ ١٧٧ دولار، وبقي رصيد غير مربوط قدره ١١ ٣٢٢ ٠٠٠ دولار، يمثل معدل تنفيذ نسبته ٩٤,٠ في المائة.

٢ - وذكرت أن الأسباب الرئيسية لهذا الفرق، الموضحة في تقرير الأداء، كانت الانخفاض غير المتوقع في النفقات على الموارد غير المتعلقة بالوظائف، الذي قابلته جزئياً الاحتياجات الإضافية للوظائف والاتصالات والخدمات الطبية. وواصلت الأمانة العامة تحسين إدارة عمليات حفظ السلام، حيث تحقق بعض التقدم في الإنجازات المتوقعة، كما يتضح في الأطر القائمة على النتائج الواردة في التقرير وإضافته. ودُعيت الجمعية العامة إلى اتخاذ التدابير المبينة في الفرع الخامس من التقرير، من أجل تلبية احتياجات تمويل حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ والفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

٣ - وقالت في معرض تقديمها تقرير الأمين العام عن ميزانية حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من

دعم عمليات حفظ السلام (A/62/814 و Add.1)، الذي تم تعميمه على أعضاء اللجنة. ويشرح التقرير، الذي أُعد وفقاً لاختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة المرفقة بقرار الجمعية العامة ٢٧٥/٦١، اعتقاد اللجنة بأنه، فيما يتعلق بإعادة الهيكلة المقترحة لشعب التفتيش والتقييم والمراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، ينبغي للمكتب أن يتجنب وضع أي اقتراح للميزانية قبل الانتهاء من وضع خطط عمله. بينما تبين إضافة التقرير آراء اللجنة بشأن مسألة محددة تتمثل في إعادة هيكلة شعبة التحقيقات التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية.

١٠ - السيدة ماكلورغ (رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرضت تقرير اللجنة الاستشارية بشأن تقرير الأداء المالي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ والميزانية المقترحة لحساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، الذي يتضمن توصيات بشأن مجموعة من تقارير الأمين العام ذات الصلة بحساب الدعم (A/62/741، و A/62/766 و Add.1، و A/62/783، و A/62/752) وتم بصورة استثنائية توفيره للجنة في نسخة مسبقة غير محررة باللغة الانكليزية فقط\*.

١١ - وقالت إن اللجنة الاستشارية أقرت، في ملاحظاتها بشأن التقرير الأولي عن حالة تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٦١ بشأن تعزيز قدرة الأمم المتحدة على إدارة عمليات حفظ السلام ودعم استمرارها (A/62/741)، بأن عملية إعادة الهيكلة لا تزال تتطور، لكنها أعربت عن خيبة الأمل لأن الأمانة العامة لم تقدم وصفا مفصلا وأكثر شفافية للتقدم المحرز والعقبات المصادفة. وترى اللجنة الاستشارية،

والمعدات. وقابل هذه الزيادة جزئيا انخفاض في الإنفاق على المساعدة المؤقتة العامة والخدمات الطبية.

٧ - وقالت في معرض تقديمها تقرير الأمين العام عن التحليل الشامل لمكتب الشؤون العسكرية في إدارة عمليات حفظ السلام (A/62/752) إن هذه الوثيقة نظرت في التطور الكبير الذي شهدته عمليات حفظ السلام والآثار المترتبة على هذا التطور لدعم الأنشطة العسكرية في العمليات الميدانية. ولمواجهة التحديات التي تم تحديدها، وبناء على الدروس المستخلصة من الخلية العسكرية الاستراتيجية، تقترح أيضا سبلا لتعزيز مكتب الشؤون العسكرية من خلال مواصلة إعادة هيكلته. وفي الختام، قالت إن الوثيقة تقدم معلومات عن الاحتياجات الإضافية من الموارد لحساب الدعم نجحت عن اقتراح إنشاء ٩٢ وظيفة جديدة، وشملت الهيكل التنظيمي المقترح لمكتب الشؤون العسكرية.

٨ - وأوضحت أن التقرير الأولي عن حالة تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٦١ بشأن تعزيز قدرة الأمم المتحدة على إدارة عمليات حفظ السلام ودعم استمرارها (A/62/741)، المقدم استجابة لطلب الجمعية العامة في هذا القرار، يستعرض التقدم المحرز في إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام، بما في ذلك إنشاء إدارة الدعم الميداني. وإذ يسלט الضوء على التطورات الأخرى التي استجرت في مجال حفظ السلام والتحديات المستمرة في إقامة عمليات حفظ السلام وإدامتها ودعم استمرارها، فقد أشار أيضا إلى تأثير هذه التطورات والتحديات على عملية إعادة الهيكلة.

٩ - السيد أبلين (أمين اللجنة): نقل اعتذار السيد ووكر، رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، الذي لم يتمكن من الحضور لعرض تقرير اللجنة بشأن مقترحات ميزانية مكتب خدمات الرقابة الداخلية في ما يتعلق بحساب

\* صدر التقرير فيما بعد بوصفه الوثيقة A/62/855.

ميزانية حساب دعم عمليات حفظ السلام في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (A/62/766 و Add.1)، إلى أن سبب العجز في تمويل حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ و ٢٠٠٧-٢٠٠٨ هو عدم الاستخدام الصحيح للأرصدة الفائضة المتاحة في الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام في الفترتين المنتهيتين في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وأوصت بقبول الطريقة التي اقترحتها الأمين العام لتسوية ذلك العجز.

١٥ - ومضت تقول إن اللجنة الاستشارية تقدمت، في ملاحظاتها على تقرير الأمين العام عن ميزانية حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (A/62/783 و Corr.1)، بتوصيات فيما يتعلق بالوظائف والموارد غير المتعلقة بالموظفين استناداً إلى ما تعتبره ضرورياً لتقديم الدعم المباشر للاحتياجات التشغيلية في الميدان. وبناءً على ذلك، فإن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على ٥٤ وظيفة، وتوصي بعدم الموافقة على ٣١ وظيفة، وتوصي باستمرار ٧١ وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة، من بين الوظائف الـ ١٥٦ التي طلبها الأمين العام في تقريره.

١٦ - واستطردت أنها نظراً للنمط المتبع في السنوات الأخيرة، أوصت بأن يطبق على الوظائف المستمرة معدل شغور قدره ٨ في المائة (بدلاً من معدل ٩,٤ في المائة المقترح) بالنسبة لموظفي الفئة الفنية ومعدل ٥,٤ في المائة (بدلاً من ١,٥ في المائة المقترح) بالنسبة لفئة الخدمات العامة والوظائف ذات الصلة. وفي عدة حالات، لم تُطلب المساعدة العامة المؤقتة من فترة ميزانية إلى الفترة التالية، وهي ممارسة تعتبر اللجنة الاستشارية أنها تفتقر إلى الشفافية من منظور الميزانية وتعتد الإشراف السليم. وبما أن الغاية من المساعدة المؤقتة العامة هو التغلب على عبء العمل الاستثنائي

أنه ينبغي التطرق بالتفصيل لمسألة عدم كفاية استكشاف المشاكل المحتملة التي تشمل تسلسل القيادة المقترح، والمساءلة، والتنسيق والحفاظ على وجود نظام ملائم من الضوابط والموازن، ودور نائب الأمين العام، ودور الأفرقة التشغيلية المتكاملة، وتفويض السلطة من إدارة الشؤون الإدارية إلى إدارة الدعم الميداني، في تقرير شامل يقدم إلى الجمعية العامة في الجزء الثاني من دورتها الثالثة والستين المستأنفة.

١٢ - وذكرت أن اللجنة الاستشارية تشعر بالقلق إزاء التأخير في اختيار وتعيين كبار المسؤولين في إدارة الدعم الميداني وإزاء الأثر المحتمل أن يترتب على أداء العديد من كبار المديرين في هذه الإدارة وفي إدارة عمليات حفظ السلام لكونهم حديثي العهد بالتعيين. واعتباراً لرأى الإدارتين بأنه ينبغي أن تحصل على هياكل أكثر استقراراً للموظفين، طلبت اللجنة إلى الأمين العام ترتيب التغييرات في ملاك الوظائف بشكل تدريجي في المستقبل، وبخاصة في المناصب العليا.

١٣ - وأضافت إن مرور الزيادة الحاصلة في حجم حساب الدعم خلال سنوات متعاقبة هو الطلب المتزايد على عمليات حفظ السلام، وقد ظلت الميزانية المقترحة لحساب الدعم ٢٠٠٨-٢٠٠٩ على هذا المنوال؛ لكنه لا يوجد أي سبب لافتراض أن أنشطة حفظ السلام ستستمر في النمو إلى ما لا نهاية، أو أن حساب الدعم ينبغي أن ينمو بنفس الوتيرة التي تنمو بها تلك الأنشطة. ولذلك فقد حثت اللجنة الاستشارية الأمين العام على إجراء التحليل الشامل لتطور حساب الدعم الذي طلبته الجمعية العامة، للنظر فيه إلى جانب الميزانية المقترحة المقبلة لحساب الدعم.

١٤ - وأردفت أن اللجنة الاستشارية أشارت، في ملاحظاتها على تقرير الأمين العام الذي يتضمن تقرير أداء

إعادة الهيكلة المزمعة لشعبة التحقيقات التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية وتقديم تبريرات كاملة لها، وأوصت بعدم التحويل المقترح لـ ٦٣ وظيفة محقق الممولة من المساعدة المؤقتة العامة، اعتقاداً منها بأنه ينبغي لها أن تحتفظ بهذا الوضع إلى حين تقديم التحليل والنظر فيه، وأوصت أيضاً بعدم الموافقة، في الوقت الحاضر، على الموارد اللازمة لتنفيذ إعادة الهيكلة.

٢٠ - السيدة سيمكيتش (سلوفينيا): تحدثت باسم الاتحاد الأوروبي، فأعربت عن قلقها من أن تقرير اللجنة الاستشارية عن تقرير الأداء المالي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ والميزانية المقترحة لحساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ لم تتلقاه اللجنة الخامسة إلا لتوها، بعد أسبوع من موعد الاحتتام المقرر للجزء الثاني من الدورة المستأنفة. وعلاوة على ذلك، وبما أن التقرير كان متاحاً بلغة واحدة فقط من اللغات الرسمية، قالت إن الاتحاد الأوروبي يود أن يذكر بموقفه من أن عرض التقارير التي لم تُترجم إلى كل اللغات الرسمية ينبغي ألا يسمح به إلا بصفة استثنائية وبشكل تبرره اعتبارات الوقت.

٢١ - وذكرت أن الاتحاد الأوروبي، الذي سبق أن أعرب عن معارضته لتقديم التقارير بطريقة مجزأة، كان يفضل في هذه الحالة بحث تقرير شامل وحيد يغطي جميع المسائل المتعلقة بحساب دعم لعمليات حفظ السلام، بدلا من الاضطرار إلى النظر في هيكل مكتب الشؤون العسكرية بشكل منفصل، وهذه مسألة ذات أولوية أبرزتها الجمعية العامة في قرارها ٢٧٩/٦١ بشأن تعزيز قدرة الأمم المتحدة على إدارة عمليات حفظ السلام ودعم استمرارها.

٢٢ - السيدة ستيفنس (أستراليا): تكلمت أيضاً باسم كندا ونيوزيلندا فقالت إن التقارير المعروضة على اللجنة توفر

أو استبدال الموظفين الذين هم في إجازة، فإنه لا ينبغي أن تُستخدم لمهام ذات طابع مستمر أو لفترات طويلة.

١٧ - وأشارت إلى أن اللجنة الاستشارية، أثناء التطرق للمقترحات الواردة في تقرير الأمين العام عن التحليل الشامل لمكتب الشؤون العسكرية التابع لإدارة عمليات حفظ السلام (A/62/752)، أعربت عن أسفها لأن تلك المقترحات لم تكن جزءاً من الميزانية المقترحة لحساب دعم عمليات حفظ السلام، وهو نهج كان من الممكن أن يسهل تحليل موارد حساب الدعم ككل، ولأنها لم تعرض في شكل يقوم على أساس النتائج. ولربما كان من المفيد أيضاً التماس آراء اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

١٨ - وقالت إن التقرير يتضمن في رأي اللجنة الاستشارية بيانات كافية لدعم تحليل القيود التي تعيق قدرة مكتب الشؤون العسكرية على الوفاء بولايته. وشككت اللجنة الاستشارية في الهيكل المقترح للمكتب الذي يبدو معقداً بشكل لا مبرر له ولا يأخذ في الاعتبار بالقدر الكافي التكامل الممكن مع الوحدات الأخرى التي تدعم أنشطة حفظ السلام، وكذلك عقد مقارنات مع المقرر الاستراتيجي العسكري الوطني، وهو ما قد لا يكون مناسباً لهذا المكتب. ومع ذلك، فإنها ترى فائدة في تعزيز قدرة مكتب في بعض المجالات، في إطار الهيكل الحالي، ولذلك، أوصت بالموافقة على ٢٩ وظيفة من أصل ٩٢ وظيفة إضافية اقترحتها الأمين العام. وأوصت أيضاً بضرورة أن يبين الأمين العام في الميزانية المقترحة المقبلة لحساب الدعم الأثر الكامل للوظائف المعتمدة.

١٩ - وأوضحت أن اللجنة الاستشارية، إذ تشير إلى أن الجمعية العامة كانت قد أيدت، في قرارها ٢٤٧/٦٢، التوصية التي قدمتها اللجنة الاستشارية في تقريرها عن تعزيز التحقيقات (A/62/7/Add.35) إجراء تحليل كامل لعملية

السلام ونشرها وتشغيلها؛ وإدخال تحسينات تلقائية على الإدارة الاستراتيجية للعمليات الميدانية وسلامتها وأمنها والحد من الازدواجية في الوظائف داخل الأمانة العامة، وفي الوقت نفسه تعزيز وحدة القيادة.

٢٦ - واستطردت إن الوفود الثلاثة تود الحصول على مزيد من المعلومات عن موضع الأفرقة التشغيلية المتكاملة في المبادرات التي تدرسها اللجنة حالياً، وعن مقترحات تحليل المعلومات، وعن إمكانية إتاحة الأفراد العسكريين لمركز العمليات، وعن احتمال توفير قدرات لبدء تشغيل البعثات العسكرية يمكن نشرها بسرعة في الميدان. كما تساءلت عن جدوى بعض الاقتراحات، ومن ضمنها فكرة وضع رئيس دائرة الدعم الميداني العسكري في مكتب الشؤون العسكرية وجعل الموظفين التابعين له جزءاً من إدارة الدعم الميداني في الوقت نفسه. وحرصاً منها على تشجيع التنسيق وتفادي الازدواجية، أعربت الوفود عن شكوكها في القيمة المضافة لتكرار بعض الوظائف الموجودة داخل مكتب الشؤون العسكرية، وشددت أيضاً على أهمية وجود تسلسل قيادي واضح بين المقر والميدان، يمتد من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إلى الممثل الخاص للأمين العام ذي الصلة في الميدان، ثم إلى قائد القوة ذي الصلة.

٢٧ - السيد مغيث (بنغلاديش): قال إن وفده يود أن يعرب عن عميق أسفه للحالة الراهنة، لأن الوثائق التي تتناول مسائل ذات أهمية كبيرة لبنغلاديش، بوصفها من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات، صدرت في وقت متأخر من الدورة، مما لا يترك متسعاً من الوقت لاتخاذ قرارات مدروسة.

٢٨ - وذكر أن وفده يتفق مع الملاحظات التي أبدتها اللجنة الاستشارية بشأن عدم وجود ما يكفي من المعلومات المفصلة في التقرير الأولي عن حالة تنفيذ قرار الجمعية العامة

الأساس لاستعراض التقدم المحرز في السنة التي انقضت منذ صدور قرار الجمعية العامة القاضي بإعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام وزيادة موارد حساب دعم لعمليات حفظ السلام.

٢٣ - وذكرت أن الدول الأعضاء مسؤولة عن ضمان تزويد الأمم المتحدة بما يكفي من الموارد والمعدات فيما تبذله من جهود من أجل السلام والأمن الدوليين لتمكينها من تنفيذ ولاياتها، وأنها ألفت مسؤوليات متزايدة على عاتق الأمانة العامة وعلقت عليها توقعات متنامية في السنوات الأخيرة. وفي حين أن الوفود الثلاثة تؤيد الجهود الرامية إلى تحسين الإدارة الاستراتيجية لعمليات حفظ السلام في الميدان التي تزداد تعقيداً، فإن الميزانية المقترحة لحساب الدعم للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تمثل زيادة كبيرة عن ميزانية الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ وينبغي النظر فيها بعناية، لا سيما في ضوء القدرة الإضافية الموافق عليها قبل سنة واحدة فقط، وحجم الميزانيات المقترحة لعمليات حفظ السلام والتكاليف المترتبة على تأخير عملية التعيين.

٢٤ - وأوضحت أن الوفود الثلاثة تحيط علماً بإشارة الأمين العام إلى أن هناك حاجة إلى موارد إضافية وذلك لتلبية احتياجات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، اللتين كانتا قد أنشئتتا بعد استحداث تدابير لتعزيز حفظ السلام في عام ٢٠٠٧، وأن نقص الرقابة والتوجيه والخبرة في المجال العسكري في الوقت الحاضر له تأثير في فعالية العمليات الجارية وأمنها.

٢٥ - وأردفت أن تلك الوفود تبعا لذلك، ترى فائدة في توفير موارد إضافية، ولكن لا يزال من الضروري إقناعها بشكل تام بأن المقترحات التي قدمت في هذا الصدد من شأنها أن تحسن بشكل واضح سبل إنشاء بعثات حفظ

الجمعية العامة ٢٧٩/٦١ بشأن تعزيز قدرة الأمم المتحدة على إدارة عمليات حفظ السلام ودعم استمرارها (A/62/741)، يود الحصول على مزيد من المعلومات عن الدروس المستخلصة والمكاسب المحققة من حيث الكفاءة إثر إعادة هيكلة حفظ السلام ضمن إدارتين قبل عام. وقال إنه يود معرفة الكيفية التي تواجه بها التحديات الإدارية وكيفية تحسّن التنسيق والمساءلة.

٣٢ - وبعد أن أشار إلى أن الجمعية العامة وافقت، في قرارها ٢٧٩/٦١، على إنشاء عدد كبير من الوظائف، قال إن وفده يتساءل عن الكيفية التي يمكن بها للأمانة العامة أن تبرر زيادة أخرى بنسبة ٢٥ في المائة في الوظائف المرتبطة بحساب دعم عمليات حفظ السلام. وبما أن هذا الرقم يستثني احتياجات مكتب الشؤون العسكرية، التي كان ينبغي أن تدرج في طلبات الموارد لحساب الدعم، فإن هذه الزيادة كانت في الواقع بنسبة ٣٥ في المائة. وفي هذا الصدد، حالت الطريقة المجزأة في تقديم الميزانية المقترحة لمكتب الشؤون العسكرية دون قيام الدول الأعضاء بإلقاء نظرة شاملة على الميزانية المقترحة لحساب الدعم. ومن الأمور المشجعة أن تقرير اللجنة الاستشارية، على الأقل، بحث حساب الدعم ومكتب الشؤون العسكرية وإعادة هيكلة حفظ السلام في وثيقة واحدة.

٣٣ - واستناداً إلى عدد الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة الذين نشروا في الأشهر الاثني عشر السابقة، قال إن وفده يود أن يعرف ما إذا حدثت بالفعل طفرة في عمليات حفظ السلام في السنة الحالية، إذ أن من المسلّم به أن أنشطة حفظ السلام بطبيعتها الحال كانت تزيد وتنقص بشكل منتظم في الماضي. وإن العلاقة بين النمو في حساب الدعم والنمو في أنشطة حفظ السلام ينبغي دراستها بعناية. ويأمل وفده في أن يوضح التقرير المتعلق بتطور حساب الدعم الذي تنتظره الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين كيفية تقسيم العمل

٢٧٩/٦١ بشأن تعزيز قدرة الأمم المتحدة على إدارة عمليات حفظ السلام ودعم استمرارها (A/62/741)، وفيما يتعلق بخاطر نقص الخبرة والتجربة في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني نتيجة للتأخر في التعيين.

٢٩ - وأضاف أن وفده يرى أن الإجراء الذي طلبته الجمعية العامة في الفقرة ١٩ من قرارها ٢٧٩/٦١، فيما يتعلق بالتمثيل المناسب للبلدان المساهمة بقوات في إدارة عمليات حفظ السلام وفي إدارة الدعم الميداني، لم يتخذ؛ ويود الحصول على آخر المعلومات عن هذه المسألة. وقال إن تمثيل البلدان المساهمة بقوات في الوظائف الفنية في هاتين الإدارتين وفي الميدان تمثيل غير متوازن. وبما أن البلدان المعنية لها ارتباط طويل بأنشطة حفظ السلام، فإنه ينبغي الاعتماد على خبرتها في المستويات العليا.

٣٠ - وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام عن التحليل الشامل لمكتب الشؤون العسكرية في إدارة عمليات حفظ السلام (A/62/752)، قال إن وفده يشاطر اللجنة الاستشارية ملاحظاتها بشأن قلة المدخلات المقدمة من اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام وعدم كفاية تحليل القيود التي تعيق قدرة المكتب وهيكله. وبوجه عام، فإن المقترحات المتعلقة بالمكتب كانت سابقة لأوانها، لأنها لم تكن مدعومة بتقييم متعمق لأثر عملية إعادة هيكلة مجال حفظ السلام ضمن إدارتي عمليات حفظ السلام والدعم الميداني من حيث الدروس المستخلصة وأفضل الممارسات والثغرات التي تعترى القدرات والمهارات. وقال إن وفده يود بالتالي المزيد من المعلومات عن أساس هذه المقترحات، مع مراعاة مبادئ حفظ السلام وتخطيطه وتنظيمه.

٣١ - السيد موكاي (اليابان): قال إن وفده، الذي يتفق مع ملاحظات اللجنة الاستشارية بشأن عدم وجود ما يكفي من المعلومات المفصلة في التقرير الأولي عن حالة تنفيذ قرار

بشكل واضح بين المقر والبعثات الميدانية وأن يشمل تحليلاً كاملاً لمجموعة العناصر العسكرية وعناصر الشرطة والعناصر المدنية. وكما أوضحت اللجنة الاستشارية في تقريرها ذي الصلة، ينبغي تقديم مزيد من المعلومات عن القدرات الحالية كلما طلبت قدرات إضافية.

٣٦ - وبصورة عامة، قال إن وفده يعتقد بأن التعاون الوثيق بين مكتب العمليات ومكتب الشؤون العسكرية وشعبة الشرطة في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني لا يزال يبدو نهجاً أفضل من إنشاء وظائف في إدارة واحدة وإلحاق الموظفين المرتبطين بها بإدارة أخرى.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٥.

٣٤ - واستطرد أنه في حين يدرك وفده أن الطلب على مضاعفة عدد الوظائف في مكتب الشؤون العسكرية كان بدافع الرغبة في تعزيز تحليل المعلومات والدعم اللوجستي والتخطيط والقدرات التنفيذية، فإنه يود تمحيص الميزانية المقترحة للمكتب كجزء من جهد أعم للحفاظ على الانضباط في الميزانية وممارسة رقابة فعالة على إدارتي عمليات حفظ السلام والدعم الميداني. ويتفق وفده مع اللجنة الاستشارية في أن هناك ميزة في تعزيز قدرة المكتب في بعض المجالات التي تدرج ضمن هيكله الحالي، ولكنه يحذر من التسرع في اتخاذ أي إجراء في المرحلة الانتقالية الحالية التي تمر بها القيادة العليا للإدارتين.

٣٥ - ومضى يقول إنه ينبغي تحديد العلاقة بين مكتب الشؤون العسكرية وإدارة الدعم الميداني بمزيد من الوضوح. وينبغي بوجه خاص إجراء المزيد من التحليل قبل البت فيما إذا كان ينبغي إنشاء وظائف لوجستية داخل المكتب، أو تجنيد ضباط عسكريين لشغل الوظائف اللوجستية الحالية التي تدعم العمليات العسكرية للبعثات الميدانية. وينبغي النظر بعناية في كيفية إدراج القدرات العسكرية للخلية العسكرية الاستراتيجية ضمن مكتب الشؤون العسكرية، وهي الخلية التي كان أفرادها ودوائرها الاستخبارات والعمليات والدعم اللوجستي فيها مخصصين حصراً لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. كما ينبغي تقديم مزيد من الإيضاحات عن التفاعل غير الواضح بين المكتب والأفرقة التشغيلية المتكاملة داخل مكتب العمليات.